



بعد انقضاء فترة الثلاثة أشهر التي وعد بها وزير الداخلية السوري السيد علي حمود وفد أهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية خلال مقابلته لهم في مكتبه في وزارة الداخلية، تورد "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد" الملاحظات التالية:

- لم يعط وزير الداخلية السوري السيد علي حمود الجواب الذي وعد به الأهالي حتى الان كما أن السلطات السورية لم تقم بالاتصال بلجنة الأهل للتحقق من المعلومات المقدمة. إضافة إلى ذلك لم تقم السلطات اللبنانية عبر "لجنة الاستماع إلى شكاوى أهالي المفقودين" التي يرئسها الوزير فؤاد السعد بالاستفادة من الفرصة السانحة التي خلقتها لجنة الأهالي عبر زيارتها غير المسبوقة إلى وزارة الداخلية السورية وذلك بتقديم كل ما تملك من معلومات وأدلة وشهود تثبت وجود معتقلين لبنانيين في السجون السورية.
- من المؤسف حقاً استمرار النهج الرسمي اللبناني الذي يسعى دائماً إلى نفي وجود معتقلين لبنانيين في السجون السورية بالرغم من كل الأدلة والشهادات وحتى الاعترافات التي كان آخرها اعتراف العميد بوجوص السراج، مدير السجون السورية، أمام وفد الأهالي وفي حضرة وزير الداخلية السوري باعتقال مدنيين وعسكريين لبنانيين. آخر موقف النفي كان في 10 تشرين الأول 2002 على لسان دولة رئيس مجلس النواب اللبناني الاستاذ نبيه بري في زيارته الأخيرة إلى باريس. هذه المواقف لا تساعد على حل القضية وحيثما لو أن المسؤولين اللبنانيين عند تقديمهم الأوصمة إلى اللواء الركن غازي كنعان، رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان، بادروا إلى سؤاله عن مصير اللبنانيين الذين تم اعتقالهم على يد القوات السورية ومن ثم نقلوا إلى السجون السورية.
- اللجنة الحكومية المكلفة الاستماع إلى شكاوى أهالي المفقودين تمتلك كل الأدلة الدامغة ومنها الرسالة الرسمية السورية المرفقة بهذا البيان والتي تثبت بدون أدنى شك وجود لبنانيين في السجون السورية ويبقى السؤال إلى متى النفي؟ إن الإحراج الذي تشعر به السلطات اللبنانية تجاه السلطات السورية بموضوع المعتقلين هو أخف وطأة بكثير من الإحراج تجاه الجرح الدامي الذي يدمي قلوب المئات من العائلات اللبنانية.